

كورونا فرصة تصالح الشعوب مع جيوشها

أيام، بهدف تخفيف الضغط عن المراكز الطبية الأخرى في أنحاء البلاد، وأعلنت استعدادها لبناء المزيد من المستشفيات الميدانية إذا دعت الحاجة لذلك.

وجه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني القوات المسلحة الأردنية لرفع جودة ومستويات الإنتاج في الصناعات الدوائية والمعدات الطبية، وطالب بالتنسيق بين وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية لإمداد المستشفيات في شمال وجنوب المملكة باحتياجاتها.

كما أعلن الجيش الجزائري تأهبه لاتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للوقاية من انتشار الفيروس، معلنا عن استعدادات الفوج الطبي (52) التابع لمحافظة البويرة (شرق) وتحضيراته للتدخل لإسناد المنظومة الصحية الوطنية في هذا الظرف الصحي الاستثنائي.

وأكد خبير في الأمن القومي، اللواء محمد رشاد، أن تعرض دول العالم لأخطار عديدة بعيدة عن الحروب التقليدية منذ الحرب العالمية الثانية سمح بانفتاح المؤسسات العسكرية على شعوبها، ومن نتائج ذلك انخرطت الجيوش في مكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية والتصدي للهجمات الإلكترونية وغسل الأموال بجانب انغماسها في مواجهة الأوضاع البيئية بفعل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

الجيوش العربية أمام تحديات إثبات أن حضورها في بعض الجوانب المدنية ليس للانخراط في مهام غير تابعة لها

وأوضح أن مفهوم الأمن القومي خضع لتغييرات عديدة طيلة السنوات الماضية، وتطوّر القيام بالأدوار العسكرية فقط، وأن حماية الأهداف الحيوية لأي دولة أصبحت ضمن المهام الرئيسية في ظل انتشار الإرهاب الذي أحدث تغييرا في الاستراتيجيات العسكرية ومفاهيم الحروب التقليدية. وأكد الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو الشوكي، أن المجتمعات العربية وبلدان العالم النامي بشكل عام تخلت عن الخطابات المعادية للجيوش والرافضة لمسألة "العسكرة"، إلى جانب أن هذا الخطاب يكاد يختفي تقريبا في أوقات الأزمات، طالما أن هذه الأدوار مكملة للمؤسسات المدنية وليست بديلا عنها.

ولفت إلى أن انحسار وباء كورونا سوف يعيد المؤسسات العسكرية لأدوارها التقليدية، لكن سيكون عليها أن تولي جزءا أكبر من مخصصاتها المالية إلى دعم المؤسسات المدنية والاهتمام بالقطاعات الصحية والبحث العلمي، وأن المنظومة السياسية العربية بوجه عام سوف تواجه تغييرا مماثلا على مستوى الأولويات

في وقت سوف يتراجع فيه الاهتمام بشراء المزيد من الأسلحة.



أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - أفضى تفشي فيروس كورونا عالميا إلى حضور قوي للمؤسسات العسكرية في دول مختلفة، محاولة التعامل مع آثار انتشاره، في ظل اكتشاف ضعف البنى الصحية في العديد من الدول.

وأفسح الوباء المجال أمام الاعتماد على الجيوش لتتدخل بشكل أكبر في الحياة المدنية لضبط الأوضاع الداخلية والتعامل مع أي عجز للهيئات الحكومية أو الخاصة، ولم يقتصر هذا الاتجاه على الدول التي تقوم جيوشها بهذا الدور وتتهم دوما بعسكرة الحياة المدنية عندما تنخرط في أي مهام خارج مهامها التقليدية، بل شمل دولاً عريقة ديمقراطيا.

وتنخرط القوات المسلحة في عدد كبير من الدول العربية في بناء المستشفيات، إلى جانب فتح أبواب المستشفيات لاستقبال المدنيين بعدما ضاعفت من قدراتها الاستيعابية وانتشرت في الشوارع، في محاولة لفرض الحجر المنزلي ونظمت حصول المواطنين على المواد الغذائية، ووزعت الكمامات وأدوات التعقيم مجانا أو بأسعار زهيدة، بجانب توظيف مصانعها لإنتاج المستلزمات الطبية اللازمة.

وتأخذ هذه الأدوار أبعادا سياسية مختلفة في المجتمعات العربية، لأن المظاهرات التي عجت في بلدان عدة بموجبها الأولى في عام 2011، والثانية العام الماضي، وما أعقبها من أحداث داخلية أفرزت صراعات سياسية تسببت في التأثير سلبا على صورة بعض الجيوش كحامية لأمن البلاد في نظر المواطنين الذين تعاملوا معها كجزء من المشكلة وليس الحل.

وأدى تشويه جماعات الإسلام السياسي لصورة الجيوش بشكل عام، ومخاوف المواطنين من أن يكون حضور قيادات عسكرية في أحداث سياسية مقدمة لهيئتها على السلطة، إلى تعرض الجيوش لانتقادات متصاعدة دفعت إلى صدامها أحيانا مع شعوبها، أو تراجعها عن الانخراط في العمل العام.

وقال الخبير الاستراتيجي المصري، اللواء نبيل أبو النجا، إن "الجيوش العربية أمام تحديات لإثبات أن حضورها في بعض الجوانب المدنية يستهدف بالأساس حماية الأمن القومي وليس الانخراط في مهام ليست تابعة لها، والوقت الحالي يعد نقطة فارقة في تغيير الصورة النمطية عن الجيوش باعتبارها حامية للحدود فقط، بما يؤدي لإبراز أدوار الهيئات الخدمية الأخرى التابعة للمؤسسات العسكرية".

وأضاف في تصريحات لـ "العرب"، أن الهيئات الهندسية والإمداد والتموين والصناعات الحربية داخل الجيوش تظهر أدوارها في أوقات السلم وتشارك ضمن خطط العديد من بلدان العالم في التنمية، وأن خطوط الإنتاج الحربية يجري استغلالها لمساعدة الحكومات ومن الممكن تغيير مهامها بسهولة، حال اقتضت الضرورة إلى ذلك.

وأشار إلى أن الأوضاع الراهنة أثبتت عدم صحة تقديرات أطراف معارضة عدة في مصر انتقدت انخراط الجيش في الأنشطة والصناعات الاقتصادية، لأن هذا الحضور استهدف تخفيف الضغوط على كاهل المواطنين والسماح للقطاع الخاص بنسب ربح محددة، وسمح ذلك بسهولة في انخراط الجيش في توجيه أنشطة نحو الصناعات الصحية التي تعاملت مع أزمات شح الكمامات والمطهرات، وتلعب دورا فاعلا في تجهيز المستشفيات الميدانية.

وأكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن جيش بلاده تمكن مؤخرا من بناء 6 مستشفيات جاهزة للافتتاح تبلغ القدرة الاستيعابية لكل منها 200 سرير في إطار مجابهة انتشار الفيروس، فيما أصدرت قيادة الجيش المصري أوامرها لإدارتها التخصصية للقيام بمعونة أجهزة الدولة لسرعة تدبير أجهزة ومستلزمات طبية وأدوية لمعاونة القطاع الصحي.

وفي المغرب، أعلنت القوات المسلحة الملكية عن تجهيز مستشفى قرب الدار البيضاء بُني خلال ستة

إلى متى سيقمع الوباء أصوات المحتجين

كورونا يقلب العلاقة بين الشعب والحكومة من العداوة إلى التكامل المؤقت



غليان مرشح للانفجار

هذا العام قبل مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ، والذي تم تأجيله، وبدلا من ذلك، بدأت الجماعات البيئية تتجمع من جديد، ولكن على أساس افتراضي.

ويرى برانين أنه في خضم تفشي فيروس كورونا تتخذ حكومات الكثير من الدول خطوات يمكن أن تقلص من خصوصية البيانات الخاصة بالمواطنين، ومن حرياتهم المدنية، بما في ذلك الوصول إلى بيانات الهاتف بحجة المساعدة في احتواء الفيروس. وقامت الصين وروسيا بالفعل بنشر واستخدام تكنولوجيا على نطاق واسع للغاية تزعم الدولتان أنها تهدف إلى خدمة الصحة العامة. وما يزيد في حيرة الحكومات والشعوب على حد سواء هو عدم وضوح الرؤية مستقبلا في ظل عدم وجود أي مؤشرات تؤكد لحظة القضاء على الوباء، خاصة أنه لم يتم إلى الآن التوصل إلى علاج مضاد لفيروس كوفيد - 19.

وتحدثت العديد من المنظمات، كمجموعة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، في أكثر من تقرير منذ ظهور الوباء في مدينة ووهان الصينية عن وجود مؤشرات جديدة تؤكد أن تداعيات كورونا ستشمل جميع الدول بلا تفرق بين غنية أو فقيرة، لكنها شددت في المقابل على أن الدول النامية ستكون الأكثر عرضة للمرور بصعوبات كبرى سنشل اقتصاداتها في ظل تراجع مبيعات القطاع التجاري مقابل ارتفاع أعداد الذين أجبروا على بطالة قسرية للتوفيق من كوفيد - 19.

ويوضح برانين أن مسار كوفيد - 19 غير واضح المعالم، ولكن من المؤكد أن الجائحة سوف تلقي بعبء لم يسبق له مثيل على المجتمعات والحكومات، وهو ما من شأنه أن يقاوم التوترات الحالية ويخلق أخرى جديدة، مما يؤكد استمرار الاحتجاجات في أنحاء العالم في المستقبل القريب، ويقول "إن كوفيد - 19 يعد كتابة تاريخنا ويمثل تحديا للعلاقة بين المواطنين وحكوماتهم، وإنه من المهم أن يدعم صانعو السياسة في الولايات المتحدة، بقوة، حركات الاحتجاج التي تسعى إلى تحريك العالم في اتجاه أكثر ديمقراطية وانفتاحا وشفافية".

ويرى برانين أن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق شركات التكنولوجيا العالمية، خاصة لضمان عدم إساءة الحكومات والجماعات المتطرفة سياسيا استخدام منتجاتها، والالتزام بالقيم التي تعزز دورها الأسواق الحرة، والعودة إلى النمو الاقتصادي.

الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى الجوع والتشرد. وقد بدأ التذمر يتصاعد في بعض أنحاء أفريقيا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم توفرها بالقدر الكافي نتيجة أزمة كورونا. ومن المرجح أن يزداد السخط الشعبي في ظل تعثر الحكومات في أنحاء أخرى من العالم في التعامل مع الأزمة على المستويين الصحي والاقتصادي.

ويعكف الخبراء والمراقبون على دراسة التغيرات المستقبلية في فترة ما بعد كورونا بالاعتماد على مقاربات علمية تعتمد أساسا على تداعيات الوباء، خاصة في ما يخص الحياة اليومية للكثير من المجتمعات التي كانت على أهبة الاستعداد للتمرد على حكوماتها.

ورغم وجود شبه إجماع على أن ثمن كورونا سيكون باهظ الثمن على كل الحكومات سواء كانت قومية أو فقيرة، فإن الهاجس الأكبر بات يحيط بحكومات الدول النامية التي تتوحد في غضون الأشهر القادمة، إن تواصل تفشي الوباء، حتى من إمكانية توفير الضرورات الحياتية، كصرف المرتبات أو توفير الاحتياجات الأساسية.

وتتضاف إلى صعوبات حكومات الدول الفقيرة عوامل أخرى قد تجعلها في مرمر نيران الاحتجاجات، حيث لم تقدر قبل تفشي الوباء سياساتها على التقليل من البطالة ومن نسب الفقر، لتجد نفسها الآن تعاني أزمة اقتصادية ستشهد ربما، وفق الكثير من الدراسات، للإطاحة بها في فترة ما بعد الوباء.

وتعتمد الاقتصادات الهشة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول منطقة الشرق الأوسط على قطاعات هامة كالتيارات أو قطاعات أخرى موسمية وعلى رأسها السياحة، لكن بعد اتخاذ إجراءات غلق الحدود البرية والجوية لن يعود لهذه الدول بدائل لتعبئة مواردها المالية.

مستقبل غامض

يشير الباحث الأميركي صمويل برانين إلى عامل آخر ملحوظ اعتمدت عليه الاحتجاجات خلال السنوات العديدة الماضية، وهو المناخ والحركة البيئية العالمية التي شهدت انتشارا سريعا خلال العامين الماضيين، وكانت هناك خطط مهمة لدى الجماعات الرئيسية في الحركة، وبينها حركة "أيام الجمعة من أجل المستقبل" التي تنزعها الناشطة البيئية السويدية جريسا تونبرج، تهدف إلى زيادة الاحتجاجات

قبل أن يحزم عام 2019 أمثلة الرحيل لترك المجال وسلطة الزمن لعام 2020، أجمعت كل ترجيحات الخبراء على أن العام الحالي سيكون احتجاجيا بامتياز لما تركه العام الذي سبقه من بوادر غضب شعبي طال جميع البلدان، لكن ما لم يكن يتوقعه حتى الكثير من الساسة الخائفين من الثورة على حكمهم أن عاملا آخر لم يكن مبرمجا سيدخل على الخط ليقلب المعطيات بصفة تامة. إنه وباء كورونا الذي فرض سلطته على الجميع وأجل كل شيء حتى تلك الاحتجاجات الاجتماعية التي تعتبرها بعض الشعوب ضرورة قصوى، فكيف سيكون الأمر في مرحلة تفشي الوباء وبعد القضاء عليه؟

تونس - فرض فيروس كورونا المستجد معطيات جديدة في الساحة الدولية لا فقط في ما يتعلق بالكارثة الصحية اللوخيمة التي أحدثها، بل غير حتى ولو بصفة مؤقتة شكل العلاقة بين الحكومات والشعوب من العداوة إلى التكامل المؤقت.

وأدى تفشي الوباء إلى خلق أصوات المحتجين وخفتها في الكثير من الدول، ما أفرز حالة اجتماعية أخرى ظهرت فيها الشعوب، حتى التي تصنف بأنها الأكثر احتجاجا، معاونة بشكل كبير مع حكومات بلدانها التي اتخذت إجراءات متشددة كالحظر الصحي وحظر الجولان، ما حد من التنقل بحرية ومنع التجمعات الشعبية بكل أشكالها.

وشهد العالم في نهاية العام الماضي 2019 زيادة غير مسبوق في الاحتجاجات السياسية، ولكن، وفي تحول قذري، أدى فيروس كورونا الذي يجتاح العالم حاليا إلى إنهاء احتجاجات الشوارع فعليا، وبسهولة لم تستطع أن تجاريه فيها دول كبرى.

مع توفر كل المؤشرات الدالة على أن العالم ماض نحو مرحلة جديدة ستكون عصبية بعدما ضرب الاقتصاد العالمي المتسم راهنا بحالة ركود، علاوة على وجود دلائل أخرى تؤكد ارتفاع نسب البطالة في قطاعات عدة بسبب الحجر الصحي، تطرح راهنا الكثير من الأسئلة عن مدى صعود الحكومات في تلبية متطلبات شعوبها وكذلك عن مدى صعود الشعوب المهتدة حتى في أمنها الغذائي، فهل يفرض الوباء حالة نهاية مؤقتة للاحتجاجات أم أن ارتداداته ستكون أكثر غضبا وعنفًا؟

ما بعد الوباء

على عكس عام 2019 الذي كان عام الاحتجاجات غير المسبوقة بدأ باحتجاجات السترات الصفراء في فرنسا مروراً باحتجاجات السودان والجزائر التي أسقطت عمر البشير وعبدالعزيز بوتفليقة وصولاً إلى ما



صمويل برانين
بمجرد انتهاء أزمة كورونا، ستتضاعف الاحتجاجات الجماعية